

إلى السيد وزير الداخلية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

أسباب عرقلة مشروع إحداث مدرسة للتعليم الخصوصي بجماعة عين بني مطهر، إقليم جرادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أنه سبق للمسمى يوسف بن الطيب أن قام بإعداد ملف بناء مدرسة للتعليم الخصوصي بجماعة عين بني مطهر. الحضرية. بناء على طلب من بعض جمعيات الآباء والساكنة وكذا مجموعة من المنتخبين، على أساس النهوض بهذا القطاع الحيوي بهذه المنطقة النائية، والتي يرفض المستثمرون التوجه إليها لكون مشاريعهم تكون مهددة بالإفلاس منذ البداية، ورغم ذلك عمل المعني بالأمر على قبول الفكرة والمساهمة في النهوض ببلدته عبر إحداث هذا المشروع الهام.

وحيث أن المعني بالأمر سبق له أن تقدم بطلب الاستفادة من قطعة أرضية بتشجيع من الجماعة، شريطة إحداث مدرسة للتعليم الخصوصي، الأولي والابتدائي، كبداية أولية لهذا المشروع، وحصل على الموافقة المبدئية من طرف مجلس جماعة عين بني مطهر في دورته العادية بتاريخ 12 غشت 2011 في مقرر اتخذ بالأغلبية المطلقة، وبتاريخ 22 يوليوز 2013 صادق المجلس الجماعي في دورته العادية وبالأغلبية المطلقة على ثمن تفويت القطعة الأرضية موضوع الرسم العقاري عدد 115473/02 والبالغ مساحتها 300 متر مربع بعد تحديده في 250 درهم للمتر مربع من طرف اللجنة الإدارية للتقويم المتكونة من ممثلي عمالة إقليم جرادة، الوكالة الحضرية بوجدة وشركة العمران ومصالح إدارية أخرى، لكن ومنذ ذلك التاريخ وملف هذا المشروع متوقف لأسباب مجهولة.

وحيث أن المعني بالأمر ينتظر ومعه ساكنة الجماعة، استكمال إجراءات تفويت القطعة الأرضية وفق المتفق عليه سلفا من أجل اخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود، وذلك عبر إيفاء المجلس الجماعي لعين بني مطهر بالتزاماته اتجاهه.

وحيث أن هذا السلوك الغير مفهوم خلق تدمرا لدى الساكنة المحلية، وكذا المواطن الذي يريد الاستثمار في المجال.

لذا أسألكم السيد الوزير المحترم:

. ما هي الأسباب التي دفعت المجلس الجماعي لعين بني مطهر إلى الامتناع عن مباشرة عملية

الاقتناء وفق ما هو مدون بمحاضر دوراته السابقة، خاصة وأن الأمر يتعلق بسيرورة واستمرارية المرفق العمومي؟
وما هي الإجراءات التي ستتخذها وزاراتكم لمعالجة هذا الوضع وتصحيحه؟ والآليات التي يمكن اعتمادها من طرفكم من أجل استكمال إجراءات هذا الملف، وإخراج هذا المشروع الاستثماري لحيز الوجود؟
وهل هناك إمكانية لفتح تحقيق لمعرفة الأسباب التي تحول دون إتمام هذا المشروع علما أن هناك مشاريع أخرى تم تفويتها بطرق مختلفة وبأثمنة رمزية لم تتجاوز 50 درهم للمتر مربع رغم أن أهدافها ذات طابع تجاري ونفعي؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بعزيز سعيد